المجلد: 16 العدد: 3 الجزء: 2 في (2024 /7/1) Lark Journal
وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الاداب – جامعة واسط، بالتعاون مع مجلة لارك تحت شعار (المسارات المعرفية للعلوم الانسانية والاجتماعية الواقع وآفاق الريادة، المنعقد بتاريخ (2024/4/23)

ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Iman Hussein Saleh
University: Wasit University
College: College Of Arts
Email:

Prof. Dr. Falih Khudair Shani
University: Wasit University
College: College Of Arts

Keywords:
Ibn Jinni, morphological evaluative judgments, conditional rejection, morphological responses.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	23 Mar 2024
Accepted	23 Jun 2024
Available online	1 Jul 2024

Morphological Evaluative Judgments Indicating Conditional Rejection by Ibn Jinni: An Analytical Study

A B S T R A C T

Ibn Jinni articulated evaluative judgments in Arabic morphology across his various works, aimed at assessing morphological phenomena in the Arabic language. He described these phenomena with characteristics and rules to evaluate their correctness and conformity with Arabic grammar. These judgments can be categorized into two types: those indicating rejection and those indicating acceptance. The judgments indicating rejection can themselves be further categorized into two types: those indicating outright rejection and those indicating conditional rejection. This study focuses on exploring the latter type, highlighting its types, examples, and Ibn Jinni's discussions regarding them.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss16.3684

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أحكام التقويم الصرفيّ الدالة على الرّد غير القطعي عند ابن جنّي
دراسة تحليلية

الباحثة: إيمان حسين صالح /جامعة واسط / كلية الاداب
أ.د. فليح خضير شني /جامعة واسط / كلية الاداب

الخلاصة:

ظهرت عند ابن جنّي وفي مؤلفاته المختلفة أحكام تقويمية في الصـــرف أطلقها من أجل الحكم على الظواهر الصرفية التي وردت في لغة العرب، فوصف تلك الظواهر بأوصاف وأحكام الهدف منها الحكم على صحتها ومدى انسـجامها مع قواعد العربية، وهذه الأحكام كانت على قسـمين: منها ما يدل على الرفض ومنها ما يدل على القبول. فأما التي تدل على الرفض أو الرد فكانت على قســمين أيضـــاً، منها ما يدل على الرد القطعي،

ومنها ما يدل على الرد غير القطعي، والأخير هو ما ســـنتناوله في هذا البحث من أجل تبيان أنواعها وأمثلتها وما ذكره ابن جني فيها.

كلمات مفتاحية: ابن جني ، أحكام التقويم الصرفي، الرد غير القطعي، الردود الصرفية.

توطئة:

إنَّ اللغة العربية لغة غنية فيها مجموعة متنوعة من الألفاظ والأســـاليب، ويظهر ذلك جلياً للمتكم فضـّـــلاً عن المختص. وهناك دعوى تسمى بالقصور الكمي تعتمد على حقيقةِ أنَّ النصوص ليست كافية من الناحيةِ الكمية لاشـتقاق قواعد منها وبناء أحكام عليها. وليس هناك شـك في أنَّهم يأخذون كل ما جاء من عصـر الاسـتشـهاد ويصـــنفونه إلى فئتين: تلك التي تحفظ ولا يقاس عليها وما تحفظ ويقاس عليها(ينظر:أبو المكارم، 2007م، 237)، وقد عبر اللغويون عن هذا الجانب باصـطلاحات متعددة أهمها: القليل والشـاذ والضـعيف والغريب... وتتوافق مع الاصـطلاحات المسـتعملة للدلالة على صـلاحيةِ الكم للبناء عليه. وهي: المطّرد والشـائع والغالب والكثير... "لقد عُدَّ مبرر الحفاظ على اللُّغة وصـــيانتها من الخطأ من اهم المبررات لوضـــع القواعد اللغوية وكـأنّـه بهذا المبرر حُكم على الصـــرف بـأنَّـه علم مقولـب بقوالـب معيـاريـة ومـا على المتعلم إلا حفظهـا واتقانهـا"(الزركـاني، 2020، 3)، والغرض من وضـــع تلك القواعد هو "الصـــيانـة لســـان المتكلم من الخطأ"(خضير، 2019م، 19)، وقد وكان تنوع الاصطلاحات التي تدل على القصور الكمي أو الكثرة الكمية أحد الأسـباب التي تجعل البحث اللغوي يعاني من العديدِ من الاضـطرابات(أبو المكارم، 2007م، 238)، ولا يوجد تعريف دقيق لهذه المصطلحات في كتبِ اللغة، وما يتضمنه منها هو بعض النصوص الفضفاضة، والتي لا توفر معياراً مناسباً للكم قلةً وكثرةً. والمسألة ليست فقط قبول هذه المصطلحات ورفضها، بل أيضاً الاعتماد عليها في بناءِ القواعد واستعمال العرب لها.

لابد من الإشـــارة إلى أنَّه أحيانًا يلجأ العلماء إلى أن يغيروا "آراءهم في بعض المســـائل الصـــرفية، نتيجة لما استجد لديهم من أدلة وبراهين؛ وهو مؤشر لنضج تفكيرهم العلمي وتطور أفكارهم"(الزركاني، 2020م، 14) مما يمكن أن يؤدي إلى تغيير أحكامهم في المسائل الصرفية.

وفي هذا البحث ســـنتناول الأحكام المردودة رداً غير قطعي عند ابن جني، وهي الأحكام التي تدل على الرد ولكن يكون فيها وجه للقبول.

أوّلاً: حكم البعيد

البعيد لغة: "البُعْدُ: خِلاف القُرْب... وَبَعِدَ بَعَداً وبَعُد: هَلَكَ أو اغْتَربَ، فَهُوَ باعِدَ والبُعْد: الهَلاكُ"(ابن منظور، 1414هـ، 3/89- 90).

أمّا البعيد في الاصطلاح: فلم أجد من اللغويين القدماء من وضع تعريفاً له، إلا أنَّ سيبويه لم يحّده إذ: هو "كلّ ما تتكلم به العرب ولم يستعمله منهم ناس كثير، ولا يقبله كلّ أحد"(سيبويه، 1988م، 2/411).

وعلى هذا يمكن عدّ حكم (البعيد): "بوصفه حكماً تقويمياً يدل على القليل الشاذّ في الاستعمال، المخالف عما وضع له في الأصل، سواء أكان في اللفظ، أم في المعنى، وهو بهذا يوافق أحد معانيه اللغوية"(عبد الله، 2022م، 56).

والبعد حكم تقويمي معياري من منطلقات القياس اللغوي، فهو وصف لبعد المسافة ما بين الاستعمال والقياس، وربما يكون له وجه غير معروف، أو قليل غير مشهور في الاستعمال والقياس.

فقد جاء حكم البعيد نظراً لبعد الظاهرة اللغوية عن القواعد التي وضعها اللغويون، و كذلك بعدها عن الاستعمال الشائع لديهم، فما قل استعماله بَعُدَ في نظر اللغويين، وإن وافق القياس وجاءت به العرب في كلامها، وقد ينطلق مفهوم حكم البعيد اللغوي من منطلق بعد المعنى الذي يؤول إليه اللفظ.

استعمل ابن جني (ت392هـ) حكم (البعيد) بصيغ تدل على أنه حكم حتمي قطعي وذلك نحو: (وهذا تشبيه بعيد)(ابن جني، 1954م، 2/155)، (يَبْعُدُ من وجهين)(ابن جني، 1954م، 1/169).

لقد ورد حكم (البعيد) لدى ابن جني (ت392هـ) في باب (تشبيه الألف في (العظايا) بهاء التأنيث في (عظاية)) قال: "وجه الشبه بينهما أنَّ الهاء ينفتح ما قبلها، كما أنَّ الألف كذلك؛ وأنَّ الهاء تجيء لمعنى كما أنَّ الألف كذلك؛ وأنَّ الألف زائدة كالهاء. فمن حيث قالوا: النِّهاية والعَظاية، كذلك قالوا: العَظايا، والشِّفايا. **وهذا تشبيه بعيد**؛ وهو كالخطأ منهم! قال أبو علي: والفرق بين الهاء والألف: لزوم الهاء، وزوال الألف"(ابن جني، 1954م، 2/155- 156).

وقد جاء حكم (البعيد) عند ابن جني في باب (الواو والياء في الرباعي) وذلك نحو: "قوله – أبو عثمان - إنَّ الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا أن تضعف نحو: ضَوْضَيْت، عليه اعتراضان: أحدهما أن يقال: ماتنكر أن يكون (ضَوْضَيْتُ: فَعْلَيْتُ) بمنزلة (سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ)؟. فالجواب أن يقال: إنَّ حمله على هذا **يبعد من وجهين**: أحدهما أنك لو قضيت بذلك، للزمك أن تجعل الفاء واللام من موضع واحد وهما الضادات، فتكون الكلمة من باب (سَلِسَ وقَلِقَ) وهذا ليس في كثرة باب (صَلْصَلْتُ وقَلْقَلْتُ) فحمله على باب (فَعْلَلْتُ) المضاعف أوله. والوجه الآخر: إنهم قد قالوا منه (الضَّوْضاءُ) والضوضاء بمنزلة الزّلْزال. فينبغي أن يكون

ضَوْضَيْتُ، مثل زَلْزَلْتُ. ولم نسمعهم قالوا من (سَلْقَيْتُ: سَلْقاءُ)؛ لأنَّه ليس في كلامهم فَعْلاءُ، مصروفاً. ولا تكون الهمزة التي في هذا المثال، إلا للتأنيث"(ابن جني، 1954م، 169/1- 170).

كذلك استعمل ابن جني حكم (البعيد) بصيغة الترجيح (الأبعد) في موضعين من كتابه المنصف وهما: (أبعدَ)(ابن جني، 1954م، 216/1)، (وهذا أبعد من الجواز من الأول)(ابن جني، 1954م، 171/1).

نجد حكم (الأبعد) واضحاً جلياً عند ابن جني في قوله: "يقول – أبو عثمان – فإذا لم يجز أن يكون غِزْوِيتٌ: فِعْلِيلا ولا فِعْوِيلا، كان فِعْلِيتا، بمنزلة عِفْرِيتٍ؛ لأنَّه من العِفر فمِنْ ها هُنا كانت الواو عنده أصلاً، فإن قال قائل: فأجْعَل الواو والتَّاء زائدتين؟ قيل: هذا **أبْعَدُ** من الجوازِ؛ لأنَّه كأن يكونُ وزنُ الكلمة على هذا فِعْويتاً، فيبقى بغير لام، وهذا محالٌ"(ابن جني، 1954م، 172/1).

أيضاً ورد حكم (الأبعد) لديه في باب (لا يهمز نحو (يسر، ويمن)) إذ قال: "إذا ثبت أنَّ الواو مضمومة بمنزلة الواوين فينبغي أن تكون الياء المضمومة بمنزلة اجتماعِ الواو والياء، وهذا لم نَرَهُمْ هَمَزُوه، ألا تراهم قالوا: (وَيْلٌ، ووَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْبٌ) فلم يهمزوا شيئاً من ذلك؛ لأنَّه لم يجتمع فيه واوان. وقالوا فيما سبَقَتْ ياؤُهُ (يَوْمٌ، ويَوْحٌ) في اسم الشمس كذا يرويه الناس وكذا رأيته بخط أبي العباس محمد ابن يزيد، رحمه الله بالياء. وحُكيَ عن ابن الأنباري أنَّه قال: هو بالباء، وكان يقول فيه: (بوحٌ) فرُدّ عنه غيرَ دَفْعة فقال: هكذا وجدتُه في كتابي والغَلطُ إلى الواحد أسرَعُ منه إلى الجماعة. فلمَّا كانت الياءُ والواوُ قد اجتمعتا أوّلاً ولم يجبِ الهمزُ بل لم يَجُزْ، كانت الياءُ المضمومةُ **أبْعَدَ** مِنْ جوازِ الهَمْزِ فيها وانضافَ إلى أنَّ الياءَ ليست في ثِقَلِ الواوِ واختلاف الحرفين في: (يَوْمٍ، ووَيْلٍ) وعدمُ التضعيف المكروه في أوّل الكلمة فلم يَجُز الهمز"(ابن جني، 1954م، 216/1-217).

ثانياً: حكم الشاذّ

الشاذّ لغة: قال الخليل: "شذّ الرَّجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم، وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌّ... وكلمةٌ شاذّة، وشُذّاذ النّاس: متفرّقوهم، وكذلك شُذّانُ الحصى"(الفراهيدي، د.ت، 215/6)، وفي لسان العرب: "شَذَّ الشَّيءُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شَذّاً وشُذوذاً: نَدَرَ عن جُمْهُورِهِ...، وجاؤوا شُذَّاذاً أي قِلالاً، وقَومٌ شُذَّاذ إذا لَمْ يَكُونُوا فِي مَنَازِلِهِمْ ولا حَيِّهِمْ... وشُذَّان الحَصى ونَحْوِهِ ما تَطايَرَ مِنْهُ"(ابن منظور، 1414هـ، 494/3).

أمّا الشاذّ اصطلاحاً: هو "ما يكون وجُوده كثيراً، ولكن خلاف القياس"(العيني، د.ت، 41)، أو "هو الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلّة وجوده

وكثرته"(اللبدي، 1985م، 113)، أو هو: "كل ما كان مخالفاً للقاعدة أو النصـــوص المســـموعة"(الغول، 2017م، 9).

وقد عرّف ابن جني (ت392هـــــ) الشـــاذّ بقولِهِ: "ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره"(ابن جني، 1990م، 98/1)، وهو بذلك عكس المطّرد الذي عرّفه بقولِهِ: "ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة"(ابن جني، 1990م، 98/1)، وقال أيضاً: إنَّ الشاذّ هو" الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه"(ابن جني، 1990م، 193/1).

فالشذوذ من الأحكام التقويمية المعروفة والشائعة التي كثر ذكرها في إطار تقويم القواعد النحوية والصرفية، حتى أصبح ظاهرة بارزة يعلن عنها في كلِّ الكتب والمصنفات النحوية والصرفية.

بيد أنَّ الاكثار من الإشارة إلى الوصف بالشذوذ ظاهرة تحسب للمذهب البصري أكثر من غيره، والذي دعاهم إلى ذلك هو تشددهم في وضع القواعد وحرصهم على صحتها، حتى إذا ما سمعوا ما يخالف قواعدهم مما قاله بعضاً من العرب الخلص وصفوه بالشذوذ للحفاظ على قواعدهم التي وضعوها، وما كان يحكم عليه بالشذوذ يدخل في إطار المسموحات طلباً للتيسير والتخفيف دون الإخلال باللغة وذلك كما يقول عبد الله بن جعفر: "إنّ الكسائي كانَ يسمع الشاذ الذي لا يجوزُ من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضروراتِ فجَعَلَ ذلك أصلاً ويقيسُ عليه حتى أفسدَ النحوَ"(الحموي، 1993م، 1744/4).

ولعلنا لا نخالف الصواب إذا قُلنا: إنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت173هـــ) له الأثر الكبير في آراء تلاميذه، وأبرزهم سيبويه الذي نقل كثيراً من آراء استاذه الخليل، ومن أهم هذه الآراء اعتماده التأويل الذي ظهر نتيجة وجود الشـــواذ في اللغة عند محاولة تقعيدها ووضـــع قواعدها إذ "لا بُدَّ من وجود الشـــواذّ، ولا بد من ظهور مسائلّ لا تنطبقُ عليها القواعد التي استخرجوها، فاضطروا إلى أن يتأوّلوها"(المخزومي، 1960م، 257).

أمّا سيبويه (ت180هـــــ) فيعد كتابه مصدراً للمادة الأساسية، في مسائل الشذوذ والتي لا غنى للباحث عنها للبحث عن أي ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، إذ هو أصل الآراء الموجودة في كتب العُلماء بعده.

وقد اهتم المازني (ت249هـــــ) بجميع مسائل الشذوذ الصرفي وتعليلها، وذلك جليّاً في ضوء قراءة المنصف لابن جني وهو في شرح التصريف للمازني، الذي نجد فيه كثرة المسائل الصرفية المجموعة، التي قادت ابن جني إلى أن يتحدث عن الشذوذ وأنواعه، وقد صرح بذلك حين قال: "وقد كرّر ذكر المطَّرد والشـاذِّ في غير موضع من هذا الكتاب، وأنا أشرح أحوالُهما"(ابن جني، 1954م، 277/1).

وقد اشتهر عند الدارسين تقسيم ابن جني للشذوذ من حيث القياس والسماع حيث جاء عنده على أربعة أقسام(ابن جني، 1990م، 1/98- 99):

1- مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يَذَر، يدَعَ.

2- مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس نحو: استحوذ وأغْيَلت المرأةُ واسْتَنْوَق الجملُ.

3- الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مَصْوُون.

وطور ابن جني تقسيمه الرباعي عما جاء به عن ابن السراج (ت316هـ) واستاذه أبي علي الفارسي (ت377هـ)، إذ كان عندهما ثلاثياً بإسقاط القسم الأوّل(ابن السراج، د.ت، 57/1)، ويبدو أنَّ وجود الشواذ في العربية قد شغل تفكير ابن جني حتى أنَّه قد ألف كتابه المشهور (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) بين فيه أنَّ غرضه من القراءة الشاذّة هو بيان وجه قوَّة ما يُسَمّى شاذّاً وذلك بقوله: "ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرّاءِ المجتمع في أَهل الأَمصار على قراءاتهم، أَو تسويغاً للعدول عما أَقرّته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أَن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذّاً، وأَنَّه ضارب في صحّة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرَى مُرى أنَّ العدول عنه إنَّما هو غضٌّ منه، أَو تُهَمَةٌ له"(ابن جني، 1994م، 1/32- 33).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وذهب أبو الحسن الجرجاني (ت816هـ) إلى أنَّ من "الشذوذ ما هو على خلاف القياس، ولكنَّه في الوقت نفسه مقبولٌ عند الفصحاء، ومنه ما هو مردود لم يقبله الفصحاء"(الجرجاني، 1983م، 124).

وعليه "لا نستطيع أن نقول إنَّ نعتَ الظاهرة بالشذوذ يعني رفضها وعدم القياس عليها؛ وذلك لأن مناهج النحاة لم تكن موحدة في استقاء اللغة لبناء القواعد، فمنهم من كان متشدداً واضعاً في ذهنه مسبقاً نوع اللغة التي يريدها أصلاً لبناء القاعدة، ومنهم من توسع في البيئة مكاناً وزماناً وأبدى نوعاً من المرونة في قبول بعض الظواهر اللغوية"(القواسمة، 2007م، 30).

ويرى الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور رأياً فيما سماه سيبويه شاذّاً بأنَّ غالبية الشاذّ في مفهوم سيبويه ليس هو القليل في العدد بل الشاذُّ هو المخالف للقياس وإن كان كثيراً(سيبويه، 1988م، 4/421- 424)، أي "أنَّ الشاذّ يقبل بشرط أن يوافق الاستعمال، ولكنه لا يقاس عليه"(حواس، 2002م، 113).

وبناءً على ما سبق نجد أنّ الشاذّ في الصرف: "هو المسموع عن العرب ، خارج عن قياسهم الصرفي أو الاستعمال، بوجه من الوجوه أو أكثر، لأسباب مختلفة"(مرزوك، 1999م، 12).

استعمل ابن جني (ت392هـ) الشاذّ مقابل المطّرد، فجاء حكماً منوطاً بالقياس والاستعمال في (باب القول على الاطّراد والشُّـذوذ) وذلك بقوله: "أصـل مواضـع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاسـتمرار، من ذلك طردتُ الطّريدة، إذ اتّبعتها واستمرّت بين يديك... أما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التَّفرُّق والتَّفَرُّد؛ من ذلك قوله:

يتركن شَذّان الحصى جوافلا (إبراهيم، د.ت، 135)

أي ما تطاير وتهافت منه. وشذّ الشيء يشذّ ويَشُذّ شُذوذاً وشَذَّاً، وأشذذته أنا، وشذَذته أيضاً أشذّه (بالضم لا غير)، وأباها الأصمعي وقال: لا أعرف إلّا شاذّاً أي متفرّقاً، وجمع شاذّ شُذَّاذ"(ابن جني، 1990م، 97/1-98).

وقد استعمل ابن جني حكم (الشاذّ) بصيغة تدل على أنَّ هذا الحكم حتمي لديه وذلك نحو: (شاذّاً عن القياس ومطّرد في الاستعمال)(ابن جني، 1990م، 124/1)، (فهذا من الشذوذ عن القياس)(ابن جني، 1990م، 124/1)، (لغة شاذّة)(ابن جني، 1990م، 267/1)، (شاذّ لا يقاس عليه)(ابن جني، 1977م،11)، (شاذّ غير مطّرد في القياس)(ابن جني، 1993م، 90/1)، (وهذا من الشذوذ في القياس والاستعمال جميعاً)(ابن جني، 1993م، 738/1)، (الشذوذ في القياس)(ابن جني، 1993م، 738/1)، (فهو من الشاذّ عن القياس والاستعمال جميعاً)(ابن جني، 1990م، 55/1)، (شاذٌّ عن القياس)(ابن جني، 1990م، 217/2).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

نجد حكم (الشاذّ) واضحاً لدى ابن جني، وذلك في قوله: "قال:

فخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَأْلَمِ(السطلي، د.ت، 462/1)

فقد روي أن العجاج كان يهمز العالَم والخاتَم، وقد روي عنه في هذا البيت (العَأْلَم)، فهمزه العألم والخأتم مما قدمناه من قلب الألف همزة. وحكى اللحياني عنهم (بَأْزٌ) بالهمز، وهذا أيضاً من ذلك الباب. وحكى بعضهم: قوقأت الدَّجاجةُ، وحَلّأتُ السويقَ، ورَثأت المرأةُ زوجَها، ولَبّأَ الرجلُ بالحج، **وهذا كله شاذّ غير مطّرد في القياس**"(ابن جني، 1993م، 90/1).

مما ذكره ابن جني مما سمع عن العرب من كلام منثور وشعر، يتضح أنَّ مسألة قلب الألف همزة مطّردة في الاستعمال لكنها غير مطّردة في القياس، الأمر الذي أدى ابن جني لإطلاق حكم (الشاذّ) هنا وذلك بقوله: (وهذا كله شاذّ غير مطّرد في القياس).

كذلك ورد هذا الحكم لديه في قوله: "ومما ورد **شاذّاً عن القياس ومطّرد في الاستعمال** قولهم: الحَوَكة، والخَوَنة، فهذا **من الشذوذ عن القياس** على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأبّ، ولا تقول على هذا في جمع قائم: قَوَمة، ولا في صائم: صَوَمة، ولو جاء على فَعَلة ما كان له مُعَلّا. وقد قالوا على قياس: خانة"(ابن جني، 1990م، 124/1).

وأحياناً يأتي بخلاف ما سبق وذلك أن يكون شاذّاً في القياس والاستعمال معاً، كما ورد لديه في مسألة إبدال الياء من الهمزة بقوله: "إن وقعت الهمزة بعد ياء (فَعِيل) ونحوه مما زيدت فيه المدّ، أو ياء التحقير فتخفيفها أن تخلصها ياء، وذلك قولك في (خَطيئة): (خَطِيّة) وفي (نَبِيء): (نَبيّ) وفي (أُفَيْئِس) تصغير أَفْؤُس: (أُفَيِّس)، وفي تخفيف (أُرَيْئس) تحقير (أَرْؤُس): (أُرَيِّس)، ولا تحرّك واحدة من هاتين الياءين البتة؛ لأنَّ حرف المدّ متى تحرك فارق المدّ، ولأنَّ ياء التحقير أخت ألف التكسير، فكما أنَّ الألف لا تُحرّك، كذلك أجروا الياء هنا إذ كانت فيه رسيلتَها، على أنَّ بعضهم قد قال في تخفيف (خَطِيئة): (خَطِيَة) فحرك الياء بحركة الهمزة، **وهذا من الشذوذ في القياس والاستعمال جميعاً** بحيث لا يلتفت إليه"(ابن جني، 1993م، 738/1).

كذلك مما أورده في الشاذّ عن القياس والاستعمال جميعاً قوله: "فأما حكايةُ بعضهم (زِئْبُرٌ وضِئْبُلٌ) بضم الباء فلا أصل لها ولا هي معروفة فكذلك حكايةُ بعضهم (إصْبُعٌ) بكسر الهمزة وضم الباء غير معرج عليها لأنَّها لم يصح بها ثَبتٌ، ولو صحت لكانت **من الشذوذ** بحيث لا يقاس عليها. وحكى بعضهم: ما رأيته منذُ سِتٌّ ومنذُ يومان فهذا كله إذا صحت به الرواية **شاذٌّ**. وحكى بعضهم (اِقْتُلْ) بكسرة الهمزة فجاء بها على الأصل واعتد الساكن حاجزاً؛ لأنَّه وإن كان لا حركة فيها فهو حرف على كل حال **وهذا من الشاذّ**. وإن كان له وُجَيْهٌ في القياس **فهو من الشاذّ عن القياس والاستعمال جميعاً**"(ابن جني، 1954م، 54/1- 55).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثالثاً: حكم الضرورة

الضرورة لغة: "الضَّرُّ، والضُّرُّ لُغَتَانِ: ضِدُّ النَّفْعِ... الضَّرُّ: سُوءُ الحالِ، والضَّررُ الضِّيقُ... والمُضِرُّ: الدَّاني من الشَّيْءِ، والضَّرُّ: الشَّدَّة، ورجلٌ ذو ضرورة أي: ذو حاجة"(ابن منظور، 1414هـ، 482/4- 484).

الضرورة في الاصطلاح: "ذهب الجمهور إلى أنَّ الضرورة ما وقع في الشعرِ مما لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعرِ عنه مندوحة أم لا"(الآلوسي،1341هـ، 6).

وقد ذكرها سيبويه (ت180هـــ) في كتابِه في بابٍ عنوانه (هذا باب ما يحتمل الشعر) وذلك بقولِهِ: "اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلامِ من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء... وحذف ما لا يحذف"(سيبويه، 1988م، 26/1).

ولم يجزْ أحمد بن فارس (ت395هـ) الضرورة وعدّها غلطاً وخطأ ولذلك قال: "ولا معنى لقول من يقول: إنَّ للشاعر عن الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز"(الرازي، 1997م، 213).

قال السيوطي (ت911هـ): "وقد اختلف الناس في حدِّ الضرورة، فقال ابن مالك: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة. وقال ابن عصفور: الشعر نفسه ضرورة. وإن كان يمكنه الخلاص بعبارةٍ أخرى"(السيوطي، 2006م، 54).

وفي باب (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) قال ابن جني: "سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرِهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا"(ابن جني، 1990م، 324/1- 325).

قد يضطر الشاعر في بعض الأحيان إلى مراجعة أصل لغوي أو لهجي للمحافظة على صحة واستقامة الوزن والقافية والرويّ التي لابد من أن تتوفر في شعره "وهي مسألة تفرض عليه أحياناً ألّا يذعن لسلطان الأصول النحوية والصرفية بمسائلها المختلفة، وعدم الإذعان هذا سُمّيَ بالضرورة أو الضرائر الشعرية"(الرفايعة، 2006م، 57).

وقد استعمل ابن جني (ت392هـ) حكم (الضرورة) بأكثر من صيغة وذلك نحو: (ضرورة)(ابن جني، 1990م، 212/1، 2/،80، 155/3)،(ضرورتين)(ابن جني، 1990م، 213/1)،(لضرورة الشعر)(ابن جني، 1990م، 197/3)، (للضرورة)(ابن جني، 1990م، 207/3)، (وهو موضع ضرورة)(ابن جني، 1994م، 309/2)، (وهو ضرورة)(ابن جني، 1993م، 56/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقد يلجأ ابن جني في تقوية حكمه وإثباته إلى الاستدلال بالسماع والقياس وذلك كما جاء في باب (تحريك الساكن في الشعر): "قال أبو عثمان: وأمَّا قول الشاعر:

هاجَكَ من أرْوَى كمُنْهاضِ الفَكَكْ (البروسي، 1903م، 117)

فإنَّما احتاج إلى تحريكه فَبَناهُ على (فَعَلٍ) كما قال:

ولم يُضِعْها بين فِرْكٍ وعَشَقْ(ابن منظور، 1414هـ، 251/10)

وإنَّما هو (عِشْقٌ) فاحتاج فبناه على (فَعَلٍ).

قال أبو الفتح: إنَّما كان أصْلُ (فَكَكٍ) عنده: (الفَكُّ) لأنَّه لم يسمع في غير هذا الموضع (الفَكَكُ) ولأنَّه في شِعْرٍ، والشِّعْرُ قد يُحرّكُ له السَّاكن في كثير من المواضع. ألا ترى إلى قول رُؤْبَة:

وقائِمِ الأعماق خاوِي المُخْتَرَقْ مُشْتَبِهِ الأعلام لَمَّاعِ الخَفَقْ (البروسي، 1903م، 104)

فحرّك (الخَفَق) – وهو يريد: الخَفْق – **للضَّرورة**. وقد يُمكن أن يكون قولُه:

له نَعَلٌ لا يطَّبِي الكلْبَ ريحُها(عباس، 1971م، 324)

من هذا الباب أيضـاً، حركه **للضـرورة**؛ لا لأجل حرف الحلق، كما حرّك الفاء في (الخَفَقَ)، ويجوز أن تكونَ لغة كما ذَهبَ أصـحابنا إليه، وهو أشـبهُ من أن يُحمل على **الضـرورة**. ولأن (الفكّ) أيضـاً مصـدرُ فعلٍ ماضٍ متعدٍّ ثلاثي، وأصـلُ مصـادر الأفعال الثُّلاثيَّة المتعديَّة: (فَعْلٌ) سـاكن كما تقدم، هذا هو الأكثر؛ فقد علمت أنَّ السَّـماعَ والقياسَ جميعاً يشـهدان بصـحَّة ما قال في (الفَكِّ) من أنَّه محرّكٌ **للضـرورة**"(ابن جني، 1994م، 307/2- 308).

لقد جاء حكم (الضـرورة) عند ابن جني في (باب في الحمل على احسـن الأقبحين) حيث قال: "اعلم أَنَّ هذا موضع من مواضع **الضرورة** المُمَيَّلة. وذلك أن تُحضِرك الحالُ **ضرورتين** لا بدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذ أن تَحمل الأمر على أقربهما وأقلَّهما فُحشـاً. وذلك كواوِ (وَرَنْتَل) أنت فيها بين **ضـرورتين**: إحداهما أن تدّعي كونها أصـلاً في ذواتِ الأربعة غير مكرَّرة، والواو لا توجد في ذواتِ الأربعة إلّا مع التكرير؛ نحو الوصـوصـة، والوحوحة، وضـوضـيت، وقوقيت. والآخر أن تجعلها زائدة أوّلاً، والواو لا تزاد أوّلاً. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصـلاً أولى من أن تجعلها زائدة؛ وذلك أنَّ الواو قد تكون أصـلاً في ذواتِ الأربعة على وجهٍ من الوجوه، أعني في حال التضـعيف. فأمّا أن تزاد أوّلاً فإنَّ هذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه"(ابن جني، 1990م، 213/1- 214).

كذلك ورد هذا الحكم لدى ابن جني في قوله:"وقد أنشد بعض الغداديين قول الشاعر:

بات يقاسي ليلهنّ زمَّامْ والفَقْعَسِيّ حاتم ابن همّام

مسترعِفات لِصِلِلَّخْم سامْ (ابن منظور، 1414هـ، 256/1)

(اللام الأولى هي الزائدة هنا، لأنه لا يلتقي عينان إلا والأولى ساكنة)، وهذا مصنوع **للضرورة** يريد: لِصلَّخْم، فاحتاج لإقامة الوزن، فزاد على العينين أخرى، فصار من فِعَّلّ إلى فِعِعَّلّ"(ابن جني، 1990م، 207/3).

رابعاً: حكم الضعيف

الضـعيف في اللغة: "خلاف القوي، إذ يكون من الضَّـعف والضُّـعف: خلاف القوة، وقد ضـعُفَ فهو ضـعيف، وأضعفه غيره، وقومٌ ضِعافٌ وضَعَ فةٌ، وأستُضعفه أي عدّه ضعيفاً"(الفارابي، 1987م، 139/4).

وهناك من يفرق بين فتح الضاد وضمها في (ضعف) جاء في لسان العرب: "الضَّعف والضُّعف... وقيل: الضُّعف بالضم في الجسدِ والضَّعف بالفتح في الرأيِ والعقلِ، وقيل: هما جائزان في كلِّ وجه"(ابن منظور، 1414هـ، 123/4).

أمّا في الاصطلاح: فقد عرّفه السيوطي بأنَّه: "ما انحطَّ عن دَرجة الفصيح"(السيوطي، 1998م، 214/1)، وعرّفه الجرجاني بأنَّ: الضعيف: "ما يكون في ثبوتِهِ كلام، كقُرطاس بضم القاف، وفي قِرطاس، بكسرِها"(الجرجاني، 1983م، 138)، كما قال أيضاً: "الضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت"(الجرجاني، 1983م، 124)، كذلك "هو ما انحطّ على درجةٍ من الفصيح وفق ما اتّضح من لفظِهِ الاصطلاحي"(الحنفي، د.ت، 185).

مما تقدم نجد أنَّ حكم (الضعيف) هو وصف لبعضِ كلام العرب الذي يخرج عن مقتضى القياس، وهذا ما نجده عند ابن جني (ت392هـ) في استعمالِهِ لحكم (الضعيف) فقد ورد لديه بصيغ مختلفة وهي: (وهذا ضعيف في اللغة)(ابن جني، 1994م، 66/1)، (فضعيف)(ابن جني، 1990م، 145/3)، (لضعفه في القياس)(ابن جني، 1990م، 215/3)، (وهذا ضعيف جداً)(ابن جني، 1990م، 9/3)، (وهذا ضعيف)(ابن جني، 1990م، 289/2)، (ضعيف)(ابن جني، 1993م، 743/1)، (وهذا مذهب ضعيف)(ابن جني، 1993م، 109/1)، (الضعف في القياس)(ابن جني، 1990م، 127/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ونجد حكم (الضعيف) واضحاً لدى ابن جني في قولِهِ: "وأمّا **ضعف الشيء في القياس**، وقلّته في الاستعمالِ فمرذول مطَّرَح؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنَّه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اِضرِبَ عنك الهمومَ طارِقَها ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَس الفرسِ(ابن منظور، 1414هـ، 183/6)

قالوا أراد: (اِضرِبنْ عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذِ في الاستعمالِ على ما تراه، ومن **الضعفِ في القياسِ** على ما أذكره لك"(ابن جني، 1990م، 127/1).

كذلك استعمل ابن جني هذا الحكم في بابِ (الإظهار في تحية جائز على ضعف، والإدغام كثير) وذاك بقولِهِ: "يقول – أبو عثمان – فإذا جاز أن تُظْهِرَ (أحْيِيَةً) مع أنَّ الهاء في (أفْعِلَةٍ) لازمةٌ، وليست كهاء (مُعْيِيَةٍ)؛ لأنَّه لم يكن في الأصلِ (أحْيِيٌ) ثم دخلت الهاءُ؛ بل الهاءُ لازمةٌ لـ (أفْعِلَةٍ) – إذا كانت جَمعاً – كلزومها لـ (تَحِيَّةٍ) ورأيتُهم قد أظهروا (أحْيِيَةً) جاز أيضاً أن أُظهر (تَحِيَّةٍ). وهذا الذي ذهب إليه **ضعيفٌ**؛ وأنا أذكر الفصل بين (تَحِيَّةٍ وأحْيِيَةٍ): وذلك أنَّ (أحْيِيَةً) جمعٌ، والجمع فرع على الواحدِ؛ فأنتَ إذا جئت بالواحد فقلت: (حَياءٌ) زَالَ ما كرِهته من اجتماعِ الياءَين، وليس كذلك (تحِيَّةٌ) لأنَّها مصدر، والمصدر أصلٌ لا فرعٌ، وليس يُمكِنُك فيها ما يُمْكِنُكَ في الجمعِ الذي هو فرعٌ على الواحد"(ابن جني، 1954م، 195/2- 196).

فقد ذهب ابن جني في ما حكاه أبو عثمان عن (أَحْيِيَةٌ) و(تَحِيَّةٍ) بأَنَّه ضعيف، ذاكراً سبب هذا الحكم، وهو أنَّ (أَحْيِيَةً) جمع وهي بذلك فرع على الأصلِ (الواحد) بينما (تحيَّةٌ) مصدر، والمصدر أصل لا فرع، فهما بذلك لا يستويان في الاظهار.

وأيضاً جاء هذا الحكم في كتابِه المحتسب نحو: "قول الله (□): □ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا □(الكهف: 77)، وذهب أبو إســـحاق إلى أنَّ اتخذت كاتّقيت واتّزنت وأنَّ الهمزة أُجريت في ذلك مجرى الواو. **و هذا ضعيف**، إنَّما جاء منه شيء شاذّ؛ أنشد ابن الأعرابيّ:

في داره تُقسَم الأزوادُ بينهم كأنما أهلُه منها الذي اتَّهلا(ابن منظور، 1414هـ، 29/11)

وروى لنا أبو عليّ عن أبي الحسن علي بن سليمان مُتَّمِن. وأنشد:

..... بيض اتَّمن

والذي يقطع على أبي إسحاق قولُ الله (□): □ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا □ . فكما أن تجه ليس من لفظِ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظِ الأخذ"(ابن جني، 1990م، 289/2).

كذلك ورد حكم (الضعيف) عنده في (باب في الجمعِ بينَ الأضعف والأقوى في عَقْدٍ واحد) قال: "وذلك جائز عنهم، وظاهرُ وجهِ الحكمة في لغتِهم؛ قال الفرزدق:

كلاهما حين جَدّ الجَرْيُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي(الأنباري، 1999م، 210)

فقوله: كلاهما قد أقلعا **ضـــعيف**؛ لأنَّه حَمْل على المعنى؛ وقوله: وكلا أنفيهما رابي قويّ لأنَّه حَمْل على اللفظ"(ابن جني، 1990م، 317/3).

وقد استعمل ابن جني حكم (الضعيف) بصيغة تدل على الترجيحِ بينَ مذهبين أو رأيين وقد ورد هذا لديه في موضعين هما: (أضعف القولين)(ابن جني، 1990م، 51/2)، (أضعف الجهتين)(ابن جني، 1990م، 11/3).

فقد ورد حكم (الأضعف) الترجيحي عند ابن جني في قولِهِ: "من ذلك قولهم: عدد طيَسْ، وطيَسْل. فالياء في طيس أصـــل، وتركيبه من (ط ي س) وهي في طيســـل زائدة، وهو من تركيب (ط س ل). ومثله الفيشـــة، والفيشلة: حالهما في ذلك سواء. وذهب سيبويه في (عنسل) إلى زيادةِ النون، وأخذها من قولِهِ:

عَسَلَان الذئِب أمسى قارِباً بَرَدَ الليلُ عليهِ فنسل(الصمد، 1998م، 116)

وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنَّه من لفظ (العنَسْ) وأنَّ اللام زائدة، وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك، وأُولالِك، وعَبْدَل وبابه. وقياس قول محمد ابن حبيب هذا أن تكون اللام في فيشلة وطيسل زائدة. وما أراه إلا **أضعف القولين**؛ لأنَّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادةِ اللام في كلِّ موضع، فكيف بزيادةِ النون غير ثانية. وهو أكثر من أن أحصره لك"(ابن جني، 1990م، 50/2- 51).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وبهذا فقد حمل ابن جني حكمه على الأقلِ والذي يكون الأضعف في القياس، وذلك بقوله: (أضعف القولين).

كذلك نجد هذا الحكم واضـــحاً لديه في قولِهِ: "وأمّا عِلّة وجوب الابتداء بالتغيير من الآخرِ فمن قِبل أنك إذا أردت التغيير ينبغي أن تبدأ به من أقبلِ المواضع له. وذلك الموضع آخر الكلمة لا أوّلها؛ لأنَّه **أضعف الجهتين**. مثال ذلك قوله في مثالِ إوَزَّة من أويت: إيَّاة. وأصـــلها إئْوَيَة. فإبدال الهمزة التي هي فاء واجب، وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضـــاً. فإن بدأت بالعملِ من الأول صـــرت إلى إيوَيَة ثم إلى إيييَة ثم إلى إيّاة. وإن بدأت بالعمل من آخرِ المثال صِـــرت أوّلُ إلى إئواة، ثم إلى إيواةٍ ثم إيّاةٍ. ففرّقت العمل في هذا الوجه، ولم توالِه كما واليته في الوجهِ الأول؛ لأنك لم تجد طريقاً إلى قلبِ الواو ياء إلا بعد أن صارت الهمزة قبلها ياء. فلما صارت إلى إيواة أبدلتها ياء، فصارت إيَّاة؛ كما تَرَى"(ابن جني، 1990م، 11/3).

خامساً: حكم الغريب

إنَّ مفهوم الغريب في اللغة: هو "الغَرْبُ: التّمادي، وهو اللّجاجة في الشِّـــيْء... الغَرِيبُ: الغَامض من الكلام"(الفراهيدي، د.ت، 409/4)، وهو: "البعيد عن أهله، أو المتفرد عن عشـــيرته فهو المنقطع عنها"(ابن منظور، 1414هـ، 20/5).

أمّا اصطلاحاً: فقد عرّفه الزجاجي (ت340هـ) بقوله: "الغريب فهو ما قل استماعه من اللغة، ولم يدُر في أفواه العامة، كما دار في أفواه الخاصة"(الزجاجي، 1986م، 92)، كذلك عرّف السيوطي(ت911هـــ) الضعيف بقوله هو: "أن تكون الكلمة وحشـــية لا يظهر معناها؛ فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقَّر عنها في كتب اللغة المبسوطة"(السيوطي،1998م، 186/1)، أو هو: "كلمات من العربية لم تستبعد باستعمالها في دائرة الحديث أو الكتابة، فلا يعرفها كل الناس ومعرفتها مقصورة على العلماء الذين تمرسوا باللغة، وعاشوا في رحابها، ووفدوا إلى مواطنها في البادية فوضعوا يدهم عـــلى مجموعة من الكلمات هي من صميم اللغة وليست بعيدة عنها أو دخيلة عليها"(مكرم، 1993م، 146)، أو هو: "ما لا يتيســـر للناس - حتى النحاة - الحصـــول عليه بسهولة بين الناطقين العاديين، وهذا الصنف يعجب النحاة والعوام جميعاً"(عيد، 1988م، 225).

وقد ورد لفظ الغريب عند أهل الصنعة على قلّة وأنَّه لا يأتي على كثرة، "أمّا المعنى الذي يرد في استعمالهم، فهو الدلالة التي جاءت على أنَّ الغريب الذي لا أصل له، أو لم يعرف قائله"(السامرائي، د.ت، 45).

وقد استعمل ابن جني (ت392هـ) حكم (الغريب) في مواضع كثيرة وهي: (غريب لطيف)(ابن جني، 1990م، 279/1) (غريب)(ابن جني، 1990م، 111/2)، (وهذا غريب)(ابن جني، 1990م، 320/2) (وجه غريب المـأخـذ)(ابن جني، 1990م، 54/3)، (وهو غريـب)(ابن جني، 1990م، 221/3)، (فغريـب)(ابن جني،

1994م، 136/1، 144، 79/2)، (وهي غريبة)(ابن جني، 1994م، 220/1)، (وهذا مثال غريب)(ابن جني، 1994، 141/2)، (الغريب)(ابن جني، 1994م، 110/2).

ورد حكم (الغريب) عند ابن جني في كتابه المحتسب قال: "من ذلك قراءة ابن عباس: ﴿فَصِرَّهُنَّ﴾(البقرة: 268)، مكسورة الصاد مشددة الراء وهي مفتوحة، وقراءة عِكرمة: ﴿ فَصَرَّهُنَّ إليك﴾، بفتح الصاد، وقال: قَطِّعهُن. وعن عكرمة أيضاً: (فَصُرَّهُنَّ) ضم الصاد وشدد الراء، ولم يقل مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. قال: وهو يحتمل الثلاثة، كمُدُّ ومُدَّ ومُدِّ.

قال أبو الفتح: أمّا (فَصِرَّهُنَّ)، بكسر الصاد وتشديد الراء **فغريب**، وذلك أنَّ يفْعِلُ في المضاعف المتعدي شاذّ قليل، وإنَّما بابه فيه يفْعُل، كصبَّ الماء يصُبُّه، وشد الحبل يشده وفرّ الدابة يَفُرَّها، ثم إنَّه قد مَرّ بي مع هذا من يفْعِل في المتعدي حروفٌ صالحة، وهي: نم الحديث ينَمُه وينِمه، وعلَّه بالماء يعُلَّه ويعِلَّه، وهَرَّ الحربَ يهُرُّها ويهِرُّها، وغَذَّ العِرقُ الدم يغُذَّه يغِذُّه. وقالوا: حبَّه ويحِبُّه بالكسر لا غير. وأخبرنا أبو بكر محمد ابن الحسن أنَّ بعضهم قرأ: ﴿ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا ﴾(آل عمران: 176)، بكسر الضاد في أحرف سوى هذه، ولمجيء المتعدي من هذا مضموماً – وبابه وقياسه الكسر - نظرٌ ليس هذا موضعه، فيكون صِرَّهُن من هذا الباب على صَرَّه يصِرُّه"(ابن جني، 1994م، 136/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

كذلك استعمل ابن جني هذا الحكم في قراءة قتادة والضحاك: ﴿ كَوۡكَبٌ دُرِّيّٞ ﴾(النور: 35)، مخففة، قال: "وقرأ" (دَرّيءٌ)، مفتوحة الدال، مشددة الراء، مهموزة – سعيد بن المسيب، ونصر بن علي، وأبو رجاء، وأَبان بن عثمان، قتادة، وعمرو بن فائد. قال أبو الفتح: **الغريب** من هذا (دَرّيءٌ)، بفتح الدال، وتشديد الراء، والهمزة. وذلك لأنَّ فَعِّيلاً بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حكى منه: السَّكِّينة، بفتح السين وتشديد الكاف، حكاها أبو زيد"(ابن جني، 1994م، 110/2).

وجاء حكم (الغريب) أيضاً عند ابن جني في قراءة ابي رجاء وعيسى الثقفيّ: (عِفْرِيَةٌ)(النمل: 39)، وذلك في قوله: "هو العِفَريت، يقال: رجِل عِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ إتباعاً: إذا كان خبيثاً داهياً، وقالوا: تَعَفْرَتَ الرجل: إذا صار عفريتاً، أي: خبيثاً. **وهذا مثال غريب**؛ لأنَّ وزنه تَفَعْلَتَ. ونحوه من المُثُل الغريبة في الفعل قولهم: يَرْنَأَ الرجل لحيته: إذا صبغها بِاليُرَنَّاءِ، وهو الحِناءُ. فَيَرْنَأَ على ما ترى يَفْعَلَ، ومضارعه يُيَرْنِيء يُيَفْعِل، واسم الفاعل مُيَرْنِيءٌ، وهو مُيَفْعِل"(ابن جني، 1994م، 141/2).

نجد مما سبق أنَّ حكم الغريب هو مرتبة نوعية يحكم بها على نوع المسموع ومدى فصاحته بالنسبة إلى العربية إذ قد يكون الغريب مستعملاً عند الناس ولكنه غريب بالنسبة إلى العربية.

سادساً: حكم القبيح

القبيح لغة: "ضِـدَّ الحُسْـنِ يكُونُ في الصُّـورَةِ؛ وَالفِعلُ، هو نَقِيَضُ الحُسْـنِ، عَامٌّ في كُلِّ شَـيْءٍ"(ابن منظور، 1414هـ، 552/2)، والقبيح: "هو ما نفرَ مِنه الذَّوق السّوِي."(نخبة من اللغويين، 1972م، 710/2).

والقبيح في الاصطلاح: هو "ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار"(العسكري، د.ت، 214)، وعرّفه الجرجاني بأنَّه: "هو ما يكون متعلق الذم في العاجلِ والعقاب في الآجلِ"(الجرجاني،1983م، 172)، أو هو: "ما كان منافراً للطبع ... أو ما خالف الغـــرض أو ما فيه مفسدة ... أو ما كان ضدّاً لصفة الكمال"(التهانوي، 1996م، 666/1).

وعرّفه أبو البقاء الكفوي بقولِهِ: "حكم القبيح أن لا يفعل إلا لضَـــرُورَة النَّفَس"(الحنفي، د.ت، 940)، والقبيح: "هو حكم اطلقه علماء اللغة على بعضِ الظواهر الضـــعيفة في القياس، والتي لا يُطمأنُ إلى اعتمادها أصـــلاً يُقاس عليه"(القواسمة، 2007م، 50).

لم يترك اللغويون موضوعاً لغوياً من دونِ أن يضعوا له أحكاماً ومعاييرَ وشروطاً، يستدل منها على ما يجوز وما لا يجوز في اللغة، ومن هذه الأحكام والمعايير (القبيح)، ويعد القبيح حكماً تقويمياً، توصـــف بهِ الظواهر اللغوية، ويستدل بهِ على جوازها أو عدم جوازها، ويذكر أحمد سليمان ياقوت أنَّه من ملامح المنهج الوصفي عند اللغويين، وعلى الأخصِ ســـيبويه، فيظهر هذا المنهج واضـــحاً أثناء كتابه، وفي أبوابِه النحوية(ياقوت، 1994م، 43، 44، 45)، قال سـيبويه: "هذا باب الاسـتقامة من الكلام والإحالة فمنه مسـتقيم حسـنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"(سيبويه، 1988م، 25/1)، ويقول د. الحلواني: إنَّ سيبويه "نفسه يجيز أن يستعمل القبيح في بعض الأحيان"(الحلواني، 1979م، 221).

والقبح صـــفة غير محببة في التراكيب والظواهر اللغوية، فما خرج منها عن المســـار اللغوي أُطلق عليه هذا الحكم، فاتسـم بالقبح؛ فجمال اللغة في سـيرِها وفق نظام ومعايير وقوانين صـارمة، وبُني هذا الحكم على عدم موافقة النصوص لقواعد اللغة، وانحرافها قليلاً عن المسار اللغوي، باتباعها ظواهر لغوية لم تكن شائعة، فكلّ هذه الأمور أســهمت في ظهور هذا الحكم، فالقبيح يعد حكماً نقدياً، من خلاله يتم رصـد الظواهر اللغوية التي ندر استعمالها في اللغة.

وقد ورد هذا الحكم عند ابن جني (ت392هـــ) في موضعين، وذلك نحو: (قبح)(ابن جني، 1990م، 91/1)، (وهذا قبيح)(ابن جني، 1954م، 144/2).

إذ اســـتعمل ابن جني حكم (القبيح) في باب(إذا حذفت الهاء من: (ثاية، وطاية، وراية) لا تهمز كوجودها): "قال أبو عثمان: وكذلك إن حذفتَ الهاء فقلتَ: (ثايٌ، ورَايٌ، وطايٌ). وقال الراجز:

رَايٌ إذا أوْرَدَه الطَّعْن صَدَرْ(الأصمعي، د.ت، 57/1).

قال أبو الفتح: يقول: لا فصـــل بين كون الهاء في هذا وألّا تكونَ؛ لأنَّك متى همزتَ الياءَ أعْلَلْتَ العين واللام – **وهذا قبيح** – كانت الهاء أو لم تكن!"(ابن جني، 1954م، 144/2).

وقد أورد ابن جني حكمه في هذه المسألة بقوله: (وهذا قبيح)، دون أن يعلل أو يذكر سبب اطلاقه لهذا الحكم.

ونجد المبرد في كتابه المقتضـب قد تحدث فيما يخص هذه المسـألة وذلك بقوله: "ألا ترى أنَّهم لمّا أَعلُّوا العين صحّحوا اللّام لئلا تجتمع علَّتان فقالوا: آي وراي جمع راية، قال العجاج:

وخَطَرتْ أَيدي الكُمَاةِ وخطَرْ رايٌ إذا أَورده الطعنُ صَدَرْ(المبرد، د.ت، 153/1)

كما ورد حكم (القبيح) عند ابن جني في قولِهِ: "الحذف ضـرب من الإعلال، والإعلال إلى السـواكن لضـعفها أسبق منه إلى الحركات لقوتها، وعلى هذا **قبح** قوله:

لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أَن هَاجَهُ رَسْمُ دَار قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ(ابن منظور، 1414هـ، 364/13)

لأنَّه موضـــع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك: لم يكن الحق. وعلّة جواز هذا البيت ونحوه، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة، هي أنَّ هذه الحركة إنَّما هي لالتقاءِ السـاكنين، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدّة، فكأنّ النون الســـاكنة، وإن كانت لو أُقِرّت لحُرّكت، فإن لم تقل بهذا لزمك أنّ تمتنع من اجتماع العرب الحجازيين على قولهم: اردد الباب، واصـــبب الماء، واســـللِ الســـيف، وأن تحتّج في دفع ذلك بأن تقول: لا أجمع بين مِثْلين متحرّكين. وهذا واضح"(ابن جني، 1990م، 90/1- 91).

فيتضح من النص السابق أنَّ العلّة من اطلاق حكم (القبيح) على هذه الظاهرة وهي حذف النون؛ لأنَّ السواكن أسبق من الحركات، والموضع هنا يتحرك فيه الحرف لالتقاء الساكنين، وقد وافقه أبو حيان (ت745هـــ) في هذا بينما خالفه آخرون، "قال أبو حيان: وحذف هذه النون شـــاذّ في القياسِ لأنّها من نفسِ الكلمة لكنه ســـوغه كثرة الاسـتعمال وشـبه النون بحروف العلّة، وإنما لم يجز عند ملاقاة الضـمير لأنَّ الضـمير يردّ الشـيء إلى أصـلِه كما ردّ نون لد إذا أضـيفت إليه فقيل لَدنه، ولا يجوز لده ولا عِند السَّـاكِن لأنَّها تحرّك حينئذٍ فيضـعف الشّبه، وأجازَ يُونُس حذفها مَعَ الساكِن ووافَقَهُ ابن مالك تمسكاً بنحوِ قوله:

لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أَن هَاجَهُ رَسْمُ دَار قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ"(السيوطي، د.ت، 445/1- 546)

سابعاً: حكم القليل

القليل في اللغة: مأخوذ من: "القِلَّةُ: خِلاف الكَثْرَةِ. والقُلُّ: خلافُ الكُثْر"(ابن منظور، 1414هـ، 312/5)، و"القُلُّ من الشّيءِ: أقلُّه... ومنه قَوله تَعالى: ﴿ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾(الشعراء: 54) وذلك في قِلَّةِ العَدَدِ"(الزبيدي، 2001م، 273/30- 274)، كما "أنَّ القلَّة تَقْتَضِي نُقْصَان العدَد"(العسكري، د.ت، 252/1).

ورد لفظ القليل لدى أهل اللغة والمعاجم على أنَّه متعلق بالعدد، وفي اللغةِ: "قلّ يدل على نزارةِ الشيء، والقلّة خلاف الكثرة، وقد تقضي نقصان العدد ويقال قوم قليل وقليلون"(ابن فارس، 1979م، 3/5).

وفي الاصطلاح: هو "ما ينحصر وجوده على القياسِ على وجهِ القلة"(العيني، د.ت، 41).

لا ينفكُ حكمُ القليلِ يرتبط بغيرهِ من الأحكامِ المقابلةِ له كالكثيرِ والفاشي، ونحو قولِ الفراءِ: "والسَّوْءُ أفشى في اللغةِ وأكثرُ، وقلّما تقولُ العربُ: دائرةَ السُّوء"(الفراء، د.ت، 65/3)، وهذا مرتبط بالقراءة ومثلهُ أيضاً قولُهُ: "وقد قُرِئَتْ (بِنعماتِ اللهِ) وقلّما تفعلُ العرب ذلك بِفِعْلةٍ"(الفراء، د.ت، 329/2).

وقد ذهب بعض النحاة إلى التفريقِ بينَ الشاذّ والقليل والنادر، والضعيف، قال ابن هشام: "اعلم أنَّهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطَّرِداً؛ فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالبُ أكثر الأشياء، ولكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبةِ إلى ثلاثةٍ وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبةِ إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر؛ فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك"(السيوطي، 1998م، 234/1)، ونجد أنَّ هذا التحديد هو "نظري أولاً، وغير دقيق ثانياً؛ أمّا أنَّه نظري فلأنَّه لم يذكر كماً واضحاً للقلة والكثرة وما دونهما وما فوقهما، وأمّا أنَّه غير دقيق فلأنَّه يرى أنَّ الغالب مثلاً يتخلف، وأنَّ الكثير دونهُ، فإلى أي مدى يفترق الغالب عن الكثير؟ ثم إنه يرى أنَّ القليل دون الكثير، فما الحدود الفاصلة هنا؟"(أبو المكارم، 2007م، 96)

وقد عمد العيني إلى تفصيلِ قول ابن هشام وذلك بقولِهِ: "فإنّ سئل عن الشاذّ، والقليل، والنادر، والضعيف، والكثير، والغالب أُجيبُ بأنَّ الشاذّ ما يكون وُجوده كثيراً، ولكن خلاف القياس، والقليل ما ينحصر وجوده على القياسِ على وجهِ القلّة، والنادر ما قل وجوده، وإن لم يكن بخلافِ القياس، ولا فرق بينَ القليل والنادر في الحقيقة، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت، والكثير ما شاع وجوده والغالبُ كون الشيء على تلك الصفة"(العيني، د.ت، 41)، ويبدو واضحاً أنَّ ثمة اختلاف بينَ العيني وابن هشام في تصنيفهما للقليل فإذا كان ابن هشام يعد القليل من باب المتخلف عن القياس فإنَّ الأول يدخله في بابِ المقيس، ولا يرى فرقاً جوهرياً بينهما على التحقيق.

ويمكنُ الخلوصُ بأنَّ "القليل ما وافق القياس إن كان فرداً واحداً وأمّا الشـاذّ هو: ما خالف القياس ولا تقدحُ في صحةِ حدهِ الكثرةُ أو القلةُ"(الجنابي، 2020م، 15).

وقد تكلم الدكتور علي أبو المكارم عن مسـألة القياس على القليلِ، واسـتطاع وبوضـوح أن يحدد معنى القليل فقال(أبو المكارم، 2007م، 98): فإنَّ القياس على القليلِ يتضمن أن يكون المقيس عليه:

أولاً: لفظاً فرداً لا نظير له في الألفاظِ المسـموعة مع اطباق العرب على النطقِ بِهِ، يقول السـيوطي في تقريرِ موقف العلماء منه: فهذا يقبلُ ويُحتجُ بِهِ ويُقاسُ عليه، اجماعاً.

ثانياً: أن ينفرد بِهِ المتكلم ولا يُسـمعُ من غيرهِ لاما يوافقُهُ ولاما يُخالِفُهُ، قال السـيوطي نقلاً عن ابن جني: "والقول فيه أنَّه يجبُ قبوله إذا ثبتت فصاحتُه"(السيوطي، 2006م، 108).

ويعلل ابن جني (ت392هـ) لهذا القول بعد أن يذكر نماذج لما تفرد به ابن أحمر بقوله: "والقول في هذه الكلم المتقدم ذكرها وجوب قبولها. وذلك لما ثبتت بِهِ الشـهادة من فصـاحة ابن أحمر. فإمّا أن يكون شـيئاً أخذه عمّن ينطق بلغةٍ قديمةٍ لم يشارَك في سماع ذلك منه... وإمّا أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر؛ فإنَّ الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به"(ابن جني، 1990م، 2/26- 27).

ويشـرح أحد الباحثين معنى القليل فيقول: "وإذا عدنا إلى النص القرآني الذي هو أعلى درجات الفصـاحةِ والبلاغةِ والبيانِ... وجدناه قد عبر عن معنى القليل بتعبيرٍ مغايرٍ وبنكهةٍ أخرى ومختلفةٍ فقد جاء في قولِهِ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ﴾(المزمل: 2- 4)، ببيان أنَّ الليل نصـف اليومِ ونصفُ الليل هو ربع اليومِ"(الجنابي، 2020م، 25).

وباعتبار أنَّ النصف في الآية هو بدل من قليل فكأنما قال قم الليل إلا نصفه بقاعدة البدل على نية تكرار العامل فالنصـف هو القليل بعينه على هذا، وهو يعني أنَّ القليل هو نصـف الليل أي ربع اليوم وبالنتيجة تكون نسـبة القليل خمسة وعشرين بالمائة بالنسبة لليوم كله الذي نسبته كاملة مائة بالمائةِ فربعه الذي هو نصف الليل الذي يعادل القليل هي خمسةُ وعشرون بالمائة.

وبعد هذا التقريب يمكن القول بأن النسـبة كما بينا تقريباً للقليل لا خمسـة عشـرَ كما ذكرها الدكتور علي أبو المكارم أيضاً بنحوٍ من التقريب(الجنابي، 2020م، 25- 26).

قال أحمد بن فارس: "ومن الدليل على أنَّ نصف الشيء قد يستثنى من الشيء قوله جل ثناؤه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا – ثم قال – نِّصۡفَهُۥٓ ﴾ ، أفلا تراه سمى النصف قليلاً واستثناه من الأصل؟"(الرازي، 1997م، 96- 97)

ويؤيد ذلك في خصوص الآية المباركة صاحب إعراب القرآن حيث قال: "وإنما وصف النصف بالقلة بالنسبةِ إلى الكلِّ"(درويش، 1415هـ، 259/10).

والغاية من ذكر هذا التقريب وهو ارتفاع شأن القليل وفائدته حيث ستنصب في مصلحةِ الذين قالوا بالابتعاد عن الاستشهاد به والرغبة عنه بحجة أنَّه حتى إنّ وافق القياس فهو لم يسمع إلا من واحد أو من بعض ولعل وجود هذا الرأي عند ثلة من البصريين. بينما غيرهم أخذ به ولجأ إليه مطمئناً قائلاً بأنَّ كلّ ما ورد عن العرب حجة مطلقاً، وبعد هذا يمكن القول بالاعتماد على القليل ولا مسوغ لدعوى التداخل والترادف بين القليل والشاذّ؛ إذ الفاصلة والبون أصبحا واضحين.

لقد أولى ابن جني (ت392هـ) حكم (القليل) اهتماماً واضحاً فقد عقد في خصائصه باباً أسماه (باب جواز القياس على ما يقِلّ، ورفضِه فيما هو أكثر منه) قال في بدايته: "هذا باب ظاهره – إلى أن تعرف صورته – ظاهر التناقض؛ إلا أنَّه مع تأمله صحيح، وذلك أن **يقِلّ** الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنَّه ليس بقياس"(ابن جني، 1990م، 116/1).

استعمل ابن جني حكم (القليل) بصيغ مختلفة تدل على قوةِ هذا الحكم في المسائل الصرفية التي اطلقه عليها وذلك نحو: (قليل غير مقيس عليه غيره)(ابن جني، 1993م، 23/1)، (قليل وضعيف قياساً وسماعاً)(ابن جني، 1994م، 76/2)، (عزيز قليل)(ابن جني، 1954م، 217/1)، (قليل لا يقاس عليه)(ابن جني، 1954م، 174/2)، (قليل جداً)(ابن جني، 1990م، 484/2).

وورد حكم (القليل) عند ابن جني في باب (التضعيف في أول الكلمة قليل) وذلك في قولِهِ: "اعلم أنّ التَّضعيف في أوّل الكلمة **عزيزٌ قليلٌ**؛ وإنما جاءت من أحرفٌ معلومةٌ، نحو: (دَدَنٍ، وكَوْكَبٍ)، وأكثرُ ما يجيءُ بالفصل بينَ الحرفينِ نحوُ: (دَيْدَنٍ، ودَيْدَبَونٍ، ودَوْدَرّى) فلما قل التضعيفُ بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لِثِقلَها، فمن هُنا وَجَبَ الهَمْزُ في (أوْعَدٍ، وأوْزَنٍ). ولو جَمعتَ (واقداً) لقُلتَ: (أواقد) وأصله: (ووَاقد) فهمزتَ الأولى؛ لاجتماع الواوين. ومثْلُه قَوْلُ الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالت ياعَدِيّاً لقد وقَتْكَ الأواقي(حرب، د.ت، 58)

فالأواقي جمعُ (واقِيَةٍ)، وأصلها (وواق) فهُمِزَتِ الأولى، ولو سميتَ رجلاً (بأوْعَدٍ، وأوْزَنٍ) هذين لصَرَفْتَه في المعرفة؛ لأنَّه (فَوْعَل) بمنزلة (كَوْثَرٍ)"(ابن جني، 1954م، 217/1- 218).

كذلك استعمل ابن جني حكم (القليل) في قراءة الزُّهري: ﴿ ٱلدَّوَآبُ ﴾(الحج: 18)، خفيفة الباء، قال: "لعمري إنَّ تخفيفها **قليل وضعيف قياساً وسماعاً**. أمّا القياس فلأنَّ المدّة الزائدة في الألفِ عوض من اجتماع الساكنين

حتى كأنَّ الألف حرف متحرك وإذا كان كذلك فكأن لم يلتقِ ســاكنان. ويدل على أن زيادة المدّ في الألفِ جارٍ مجرى تحريكها أنك لو أظهرت التضــعيف فقلت: دَوابِب لقصــرت الألف، وإذا أدغمت اتممت صــدى الألف فقلت دوابّ؛ فصـــارت تلك الزيادة في الصـــوتِ عوض من تحريك الألف. وأمّا الســـماع فإنَّه لا يعرف فيه التخفيف، لكن له من بعد ذلك ضــرب من العذر، وذلك أنَّهم إذا كرهوا تضــعيف الحرف فقد يحذفون أحدهما، من ذلك قولهم: ظَلْت، ومَسْت، وأحَسْت. يريدون: ظَلِلْت، ومَسِسْت، وأحسَسْت، قال أبو زبيد:

خَلَا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أحْسَنَ بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ(القيسي، 1967م، 96)

وقال:

قد كُنتُ عِندكَ حَوْلاً لا تُرَوِّعُني فيه روائِعُ من إنْس ولا جَانِ(المبرد، 1997م، 126/3)

يريد: جانّ، فحذف إحدى النونين"(ابن جني، 1994م، 76/2- 77).

أيضـــاً ورد هذا الحكم عند ابن جني وذلك في قولِهِ: "من العرب منه يقلب في بعضِ الأحوال الواو والياء الســاكنتين ألفين للفتحة قبلهما، وذلك نحو قولهم في الحِيْرة: حاريّ، وفي طَيّيء: طائيّ. وأجاز غيرُ الخليل في (آية) أن يكون أصــلها (أيّة) فقلبت الياء الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها. وقالوا: أرض داوِيّة، منســوبة إلى (الدَّوّ)، وأصلها (دَوّيّة)، فقلبت الواو الأولى الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها، إلا أنَّ ذلك **قليل غير مقيس عليه غيره**، ومع ذلك فشُبْهَتُه ما ذكرت لك"(ابن جني، 1993م، 23/1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثامناً: حكم المكروه

المكروه لغة: جاء في اللســانِ بأنَّ: "الكُرْه، بالضَّـمِّ، المَشـقَّة... الكُرْهَ مَا أَكْرهْتَ نَفْسَـك عَلَيْهِ مَا كُرِهَكَ غيرُكَ عَلَيْهِ... والكُرْه: نقْيض الحبُّ... كَريهٌ قبيْحٌ"(ابن منظور، 1414هـــــ، 534/13- 535)، و "الكَراهة ضـــدّ الإرادَة"(العسكري، د.ت، 129/1).

أمّا اصـــطلاحاً: "المكروه: ما هو رَاجح الترك... وإنْ كانَ إلى الحلّ أقرب تكون تنزيهيّة، ولا يعاقب على فعلهِ"(الجرجاني، 1983م، 228).

عندما اســتعمل اللغويون مصــطلح المكروه كانوا متأثرين بأحكام الفقهاء، فالمكروه عند الفقهاء هو الذي "لم ترِدهُ ولم ترضــهُ"(القونوي، 1986م، 279)، وهو بذلك قريب من دلالته عند اللغويين، وقد أشــار (الزبيدي) لذلك بقولِهِ: "وهو متأثرٌ بما اســتعملهُ الفقهاء والمحدثين"(الزبيدي، 1997م، 155)، وقد يكون الداعي لهذا التأثر وجود تقارب بين دلالات المكروه، كدلالته على الفرق الواضــح بين الواجب والحرام عند الفقهاء، وبين الرفض والقبول عند النحاة، أو كدلالته على أنَّ تركَهُ أولى معَ جوازه.

وقد استعمل ابن جني (ت392هـ) حكم (المكروه) بصيغٍ مختلفة وهي: (فكرهوا)(ابن جني، 1954م، 136/2، 196، 197)، (شـــيئان مكروهان)(ابن جني، 1954م، 111/1)، (كُرِه)(ابن جني، 1954م، 195/2، 220)، (مكروه)(ابن جني، 1954م، 118/2، 198، 206، 207، 291)، (كراهـة)(ابن جني، 1954م، 218/2، 219)، (كرهوا)(ابن جني، 1990م، 143/1، 67/2، 234)، (كراهيــة)(ابن جني، 1990م، 79/2)، (كراهية)(ابن جني، 1990م، 20/3، 188).

ورد هذا الحكم لدى ابن جني وذلك بقولِهِ: "فلمَّا لم يكن بدّ من زيادة أحد الحرفين عُدِلَ إلى القضاءِ بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنَّه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا **شـــيئان مكروهان**: أحَدُهما أن يكون في الأفعال مثال فَعْلاً بوزن دَحْرَجَ، والآخر زيادة الهمزة غير أوَّل. وإذا ذهب إلى أنَّ الياء من رَهْيَأً هي الزائدة، فإنما في قوله هذا شيءٌ واحدٌ **مكروه**، وهو أنَّ الفعل على فَعيَلَ، فليس في هذا القول شيء **مكروه** أكثرَ من أنَّه على فَعيَلَ، وكلَّما قَلّ المستكرهُ كان أقْيَس"(ابن جني، 1954م، 111/1).

فقد علل ابن جني حكمه (المكروه) في هذه المسـالة ليؤكد حكمه ويعززه من خلال ذكره العلة وراء هذا الحكم الذي اطلقه.

كذلك جاء حكم (المكروه) عند ابن جني في باب (إبدال الواو ياء إذا كانت آخراً في اسـم وقبلها ضـمة): "قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل (أحْقٍ وأدْلٍ: أحْقُوٌ وأدلُوٌ) **فكُرهت** الواو فأُبْدِلت ياءٌ، وأُبْدِل من الضَّمة التي كانت قبلها كسرةٌ لتصحّ الياءُ فصارت: (أحْقِيٌ وأدْلِيٌ). ثم جرى عليها ما جَرَى على (غازٌ) ونحوه"(ابن جني، 1954م، 118/2).

المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

- إبراهيم، محمد أبو الفضل، ديوان امرئ القيس، ط4، دار المعارف، د.ت.
- ابن السراج، ابو بكر محمد بن السري بن سهل النحويّ (ت316هـــ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تح: الدكتور حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1413هـ، 1993م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، تصحيح: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط1، شركة التمدن الصناعية – مصر، 1977م.
- ابن جني، ابو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1415هـ/1994م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري)، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله امين، ط1، 1373هـ، 1954م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت395هـ)، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، الناشر: محمد علي بيضون، 1418هـ، 1997م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسن(ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.
- ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي(ت711هـ)، لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، ط3، دار صادر – بيروت، 1414هـ.
- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، 2007م.
- الآلوسي، محمود شكري البغدادي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح: محمد بهجة الاثري البغدادي، المكتبة العربية – بغداد، المكتبة السلفية – مصر – القاهرة، 1341هـ.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات (ت577هـ)، أسرار العربية، ط1، دار الأرقم بن ابي الأرقم، 1420هـ، 1999م.
- الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام (ت761هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: دكتور عباس مصطفى الصالحي، ط1، كلية التربية- بغداد، دار الكتاب العربي، 1406هـ - 1986م.
- البروسي، وليم بن الورد، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، 1903م.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، 1996م.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت – لبنان، 1403هـ، 1983م.
- الجنابي، مصطفى عباس لعيبي ناصح، القليل والنادر والشاذ عند ابن هشام الأنصاري المتوفي 761هـ (دراسة نحوية)، (رسالة ماجستير)، جامعة كربلاء، كلية التربية، إشراف: د. ليث قابل عبيد الوائلي، 1441هـ، 2020م.
- الجوهري، ابو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي(ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين – بيروت، 1407هـ، 1987م.
- حرب، طلال، ديوان المهلهل بن ربيعة، الدار العالمية، د.ت.
- الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي الجزء الأول قبل سيبويه، ط1، مؤسسة الرسالة، 1399هـ، 1979م.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي(ت626هـ)، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1414هـ، 1993م.
- حواس، علي حلو، البناء الداخلي للمعجم العربي (دراسة تحليلية تقويمية)، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، إشراف: الدكتور هاشم طه شلاش، 1423هـ، 2002م.
- درويش، محي الدين بن أحمد مصطفى (ت 1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سوريا، دار اليمامة، دمشق- بيروت، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، 1415هـ.
- ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريب الاصمعي، تح: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، الجزء الأول، مكتبة أطلس دمشق، د.ت.
- الرفايعة، حسين عباس، ظاهرة الشذوذ في الصرفي العربي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1426هـ، 2017م.
- الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ط1، دار الشروق - عمان، 1997م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: جماعة من المختصين، من اصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (1965- 2001م).
- الزجاجي، أبو القاسم (ت337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: الدكتور مازن المبارك، ط5، دار النفائس- بيروت، 1406هـ، 1986م.
- السامرائي، رعد سرحان إبراهيم، الأحكام التقويمية في الكتب الصرفية (رسالة ماجستير، جامعة سامراء، كلية التربية.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر(ت180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ، 1988م.

- السـيوطي، الاقتراح في علم أصـول النحو، تح: محمود سـليمان ياقوت، كلية الآداب- جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية، 2006م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين(ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وانواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1418هـ، 1998م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.

- الصمد، واضح، ديوان النابغة الجعدي، ط1، دار صادر – بيروت، 1998م.

- عباس، إحسان، ديوان كُثَيِّر عَزَّة، دار الثقافة، بيروت – لبنان، 1391هـ، 1971م.

- عبد الله، رشـا مهدي عبد الله، الأحكام التقويمية في المعجم العربي، دراسـة في المفهوم والمصـطلح، جامعة بغداد، كلية التربية، قسم اللغة العربية، 2022م.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى(ت395هـ)، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة – مصر، د.ت.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت 469هـ)، شرح المراح في التصريف، تح: عبد الستار جواد، (د.ت).

- الغول، شادي محمد عيسى، أحكام التوجيه والتقويم النحوي عند الفراء، رسالة ماجستير، 2017م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي(ت207هـ)، معاني القرآن، تح: د. أحمد يوسف النجاتي، د. محمد علي النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ت.

- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصـري(ت170هـ)، العين، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

- القواسمة، قاسم خليل حسن، طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، (رسـالة ماجسـتير)، إشـراف: د. محمد أمين الروابدة، الأردن – جامعة مؤتة، 2007م.

- القونوي، قاسم، أنيس الفقهاء في تعريفات الالفاظ المتداولة بين الفقهاء، تح: الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع، السعودية- جدة، 1406هـ- 1986م.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- القيسي، نوري حمودي، شعر أبي زبيد الطائي، مطبعة المعارف – بغداد، 1967م.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبو البقاء الحنفي(ت1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ت.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة – راد الفرقان، 1405هـ، 1985م.
- المبرد، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس(ت285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي – القاهرة، 1417هـ، 1997م.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس(ت285هـ)، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.
- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، د.ط، عالم الكتب، 1988م.
- المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء - بغداد، 1960م.
- مرزوك، كامل راهي، الشذوذ الصرفي إلى نهاية القرن الرابع الهجري، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، إشراف: الدكتور هاشم طه شلاش، 1420هـ، 1999م.
- المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1392هـ، 1972م.
- مكرم، عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحوي العربي، ط2، 1413هـ ، 1993م.
- ياقوت، أحمد سليمان، الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1994م.

البحوث:

- شني ف. خ. (2019). البُعد التَّداوليّ عند ابن جني -الاستلزام التّخاطبيّ أنموذجاً-17 ,(3)9 ,*Lark*. -27. https://doi.org/10.31185/lark.Vol2.Iss25.1036
- فليح خضير الزركاني إ. . (2020: Processes of Mathematical Thinking in Arabic Morphology.). Arabic Morphology. *Lark*, *12*(3), 23-1. https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss38.1565
- فليح خضير الزركاني إ. . (2020). التَّحليل الصَّرفيّ ؛ مفهومه وأسباب تعدده-143 ,(4)12 ,*Lark*. 127. https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss39.1634

resources and references:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Ibrahim, Muhammad Abu al-Fadl, Diwan Imru' al-Qais, 4th edition, Dar al-Ma'arif, d. T.
- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin al-Sari bin Sahl al-Nahwi (d. 316 AH), Fundamentals of Grammar, edited by: Abdul Hussein al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, d. T.
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (d. 392 AH), The Secret of the Syntax Industry, ed.: Dr. Hassan Hindawi, 2nd edition, Dar Al-Qalam, Damascus, 1413 AH, 1993 AD.
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, Al-Tasrif Al-Maluki, edited by: Muhammad Saeed bin Mustafa Al-Na'san Al-Hamawi, 1st edition, Al-Tamadun Industrial Company - Egypt, 1977 AD.
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, Al-Khasa'is, ed.: Muhammad Ali Al-Najjar, 4th edition, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1990 AD.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman, al-Muhtasib fi Bayin al-Fujah al-Awwad al-Qira'at al-Qir'an and Explaining Them, ed.: Ali al-Najdi Nasif, Dr. Abdel Halim Al-Najjar, Dr. Abdel Fattah Ismail Shalabi, Cairo, 1415 AH/1994 AD.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman, al-Munsif (Explanation of Imam Abu al-Fath Uthman ibn Jinnah al-Nahwi's book on al-Tasrif by Imam Abu Uthman al-Mazni al-Nahwi al-Basri), ed.: Ibrahim Mustafa, Abdullah Amin, 1st edition, 1373 AH, 1954 AD.
- Ibn Faris, Ahmad bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi (d. 395 AH), Al-Sahabi in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in their speech, 1st edition, publisher: Muhammad Ali Baydoun, 1418 AH, 1997 AD.
- Ibn Faris, Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi, Abu Al-Hasan (d. 395 AH), Dictionary of Language Standards, ed.: Abdul Salam Muhammad Harun, Dar Al-Fikr, 1399 AH, 1979 AD.
- Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Ruwaifi'i al-Ifriqi (d. 711 AH), Lisan al-Arab, Muhammad bin Makram bin Ali, 3rd edition, Dar Sader - Beirut, 1414 AH.
- Abu Al-Makarem, Ali, The Origins of Grammatical Thinking, Dar Gharib for Printing and Publishing, 2007 AD.
- Al-Alusi, Mahmoud Shukri Al-Baghdadi, Co-wives and what is permissible for the poet but not the prose writer, explained by: Muhammad Bahja Al-Athari Al-Baghdadi, the Arab Library - Baghdad, the Salafi Library - Egypt - Cairo, 1341 AH.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah Al-Ansari Abu Al-Barakat (d. 577 AH), Secrets of Arabia, 1st edition, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, 1420 AH, 1999 AD.
- Al-Ansari, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham (d. 761 AH), Tahlees al-Awwidat wa Summariz al-Fawa'id, edited by: Dr. Abbas Mustafa al-Salhi, 1st edition, College of Education - Baghdad, Dar al-Kitab al-Arabi, 1406 AH - 1986 AD.
- Al-Bursi, William bin Al-Ward, Collection of Arab Poetry, which includes the collection of Ru'bah bin Al-Ajaj, 1903 AD.
- Al-Thanawi, Muhammad bin Ali Ibn Al-Qadi Muhammad Hamid bin Muhammad Saber Al-Farouqi Al-Hanafi, Kashaf Encyclopedia of Terminology of Arts and Sciences, ed.: Dr. Ali Dahrouj, 1st edition, Library of Lebanon Publishers - Beirut, 1996 AD.
- Al-Jurjani, Ali bin Muhammad Al-Sharif, Definitions, ed.: A Group of Scholars Under the Supervision of the Publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st edition, Beirut - Lebanon, 1403 AH, 1983 AD.
- Al-Janabi, Mustafa Abbas Laibi Nasih, The Little, the Rare, and the Deviant according to Ibn Hisham Al-Ansari, who died in 761 AH (grammatical study), (Master's thesis), University of Karbala, College of Education, supervised by: Dr. Laith Qabil Obaid Al-Waeli, 1441 AH, 2020 AD.
- Al-Jawhari, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Farabi (d. 393 AH), Al-Sihah Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya, edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, 4th edition, Dar Al-Ilm Lil Al-Millain - Beirut, 1407 AH, 1987 AD.
- Harb, Talal, Diwan Al-Muhalhal bin Rabi'a, Al-Dar Al-Alamiyah, D.T.
- Al-Halawani, Muhammad Khair, Al-Mufassal fi Tarikh al-Arabi Grammar, Part One, Before Sibawayh, 1st edition, Al-Resala Foundation, 1399 AH, 1979 AD.
- Al-Hamwi, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah al-Rumi (d. 626 AH), Dictionary of Writers, Irshad al-Arab to Know the Writer, ed.: Ihsan Abbas, 1st edition, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, 1414 AH, 1993 AD.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Hawass, Ali Helou, The internal structure of the Arabic dictionary (evaluative analytical study), (Master's thesis), University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, supervised by: Dr. Hashim Taha Shalash, 1423 AH, 2002 AD.
- Darwish, Muhyiddin bin Ahmad Mustafa (d. 1403 AH), Parsing and Explaining the Qur'an, 4th edition, Dar Al-Irshad for University Affairs, Homs - Syria, Dar Al-Yamamah, Damascus - Beirut, Dar Ibn Katheer, Damascus - Beirut, 1415 AH.
- Diwan Al-Ajaj, novel by: Abdul Malik bin Qarib Al-Asma'i, edited by: Dr. Abdul Hafeez Al-Satli, Part One, Damascus Atlas Library, ed.
- Al-Rafaiah, Hussein Abbas, The Phenomenon of Anomalies in Arabic Morphology, 1st edition, Jarir Publishing and Distribution House, Amman, 1426 AH, 2017 AD.
- Al-Zubaidi, Saeed Jassim, Analogy in Arabic Grammar, Its Origins and Development, 1st edition, Dar Al-Shorouk - Amman, 1997 AD.
- Al-Zubaidi, Muhammad Mortada Al-Husseini, The Crown of the Bride from Jawaher Al-Qamoos, ed.: A Group of Specialists, published by: The Ministry of Guidance and Information in Kuwait - The National Council for Culture, Arts and Letters in the State of Kuwait, (1965-2001 AD).
- Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim (d. 337 AH), Al-Ihdah fi Illal Al-Nahw, ed.: Dr. Mazen Al-Mubarak, 5th edition, Dar Al-Nafais - Beirut, 1406 AH, 1986 AD.
- Al-Samarrai, Raad Sarhan Ibrahim, evaluative rulings in morphological books (Master's thesis, University of Samarra, College of Education.
- Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi with loyalty, Abu Bishr (d. 180 AH), Al-Kitab, ed.: Abdul Salam Muhammad Haroun, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH, 1988 AD.
- Al-Suyuti, The Proposal in the Origins of Grammar, edited by: Mahmoud Suleiman Yaqut, Faculty of Arts, Tanta University, Dar Al-Ma'rifa University, 2006 AD.
- Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), Al-Mizhar fi Sciences of Language and its Types, ed.: Fouad Ali Mansour, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 1418 AH, 1998 AD.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i', Al-Suyuti's Ha'm al-Hawa'i' fi Sharh Jum' al-Jami', ed.: Abd al-Hamid Hindawi, Al-Maktabah al-Tawfiqiyya - Egypt, d. T.
- Al-Samad, Wadh, Diwan Al-Nabigha Al-Jaadi, 1st edition, Dar Sader - Beirut, 1998 AD.
- Abbas, Ihsan, Diwan Katheer Azza, House of Culture, Beirut - Lebanon, 1391 AH, 1971 AD.
- Abdullah, Rasha Mahdi Abdullah, evaluative rulings in the Arabic dictionary, a study in concept and terminology, University of Baghdad, College of Education, Department of Arabic Language, 2022 AD.
- Al-Askari, Abu Hilal Al-Hasan bin Abdullah bin Sahl bin Saeed bin Yahya (d. 395 AH), Linguistic Differences, edited by: Muhammad Ibrahim Salim, Dar Al-Ilm and Culture, Cairo - Egypt, d. T.
- Al-Aini, Badr al-Din Mahmoud bin Ahmad, (d. 469 AH), Sharh al-Marah fi al-Tasrif, ed.: Abdul Sattar Jawad, (d. T.).
- Al-Ghoul, Shadi Muhammad Issa, Provisions of Orientation and Grammatical Evaluation according to Al-Farra', Master's Thesis, 2017 AD.
- Al-Farra', Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Dailami (d. 207 AH), Meanings of the Qur'an, ed.: Dr. Ahmed Youssef Al-Najati, Dr. Muhammad Ali Al-Najjar, Dr. Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, 1st edition, Egyptian House for Authoring and Translation - Egypt, D.T.
- Al-Farahidi, Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Basri (d. 170 AH), Al-Ain, ed.: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library, D.T.
- Al-Qawasmeh, Qasim Khalil Hassan, Appealing Grammarians and Linguists to the Arab Languages, (Master's Thesis), Supervised by: Dr. Muhammad Amin Al-Rawabdeh, Jordan - Mutah University, 2007 AD.
- Al-Qunawi, Qasim, Anis Al-Fuqaha' in Definitions of Words Frequently Used among Jurists, edited by: Dr. Ahmed bin Abdul Razzaq Al-Kubaisi, 1st edition, Dar Al-Wafa for Publishing and Distribution, Saudi Arabia - Jeddah, 1406 AH - 1986 AD.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- Al-Qaisi, Nouri Hamoudi, The Poetry of Abu Zubaid Al-Tai, Al-Ma'arif Press - Baghdad, 1967 AD.
- Al-Kafawi, Ayoub bin Musa Al-Husseini Al-Quraymi Al-Kafawi Abu Al-Baqa Al-Hanafi (d. 1094 AH), Al-Kulliyyat, A Dictionary of Linguistic Terms and Differences, ed.: Adnan Darwish - Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation - Beirut, D.T.
- Al-Labadi, Muhammad Samir Najib, Dictionary of Grammatical and Morphological Terms, 1st edition, Al-Resala Foundation - Rad Al-Furqan, 1405 AH, 1985 AD.
- Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad Abu Al-Abbas (d. 285 AH), Al-Kamil fi Al-Lughah and Literature, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 3rd edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo, 1417 AH, 1997 AD.
- Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas (d. 285 AH), al-Muqtadib, edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, Alam al-Kutub - Beirut.
- Muhammad Eid, Martyrdom and Protest by Language, Narration of Language and Protest by It in the Light of Modern Linguistics, ed., Alam al-Kutub, 1988 AD.
- Al-Makhzoumi, Mahdi, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, his works and method, Al-Zahra Press - Baghdad, 1960 AD.
- Marzouk, Kamel Rahi, Morphological Anomalies until the End of the Fourth Century AH, (Master's Thesis), University of Baghdad, College of Education, Ibn Rushd, supervised by: Dr. Hashim Taha Shalash, 1420 AH, 1999 AD.
- The Intermediate Dictionary, Elite Linguists at the Arabic Language Academy in Cairo, 2nd edition, Cairo Arabic Language Academy, 1392 AH, 1972 AD.
- Makram, Abdel-Al Salem, The Missing Link in the History of Arabic Grammar, 2nd edition, 1413 AH, 1993 AD.
- Yaqut, Ahmed Suleiman, The Book Between Normative and Descriptive, University Knowledge House, Alexandria, 1994 AD.

maratan 'ukhraa:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- shani f. kh. (2019). albued alteadwly eind abn jiniy -aliastilzam altaearud llkhatby nmwdhjaan-. larki, 9(3), 17-27. https://doi.org/10.31185/lark.Vol2.Iss25.1036
- faluh khudayr alzarkaniu 'ii. . (2020). eamaliaat altafkir alriyadii fi alsarf alearabii.: alsarf alearabii .larki ,12(3),23-1. https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss38.1565
- falih khudayr alzarkaniu 'ii. . (2020). altthlyl alssrfy ; mafhumuh wa'asbabuh mutaeadidatu. lark, 12(4), 143-127. https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss39.1634

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية